المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

هل يعيد ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وسوريا تشكّيل التوازنات في شرق المتوسط؟

إعداد / د. محمد عبدالحفيظ الشيخ
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

مقدمة:

بعد سقوط النظام السوري السابق في ديسمبر 2024، وعلى وقع الإعلان التركي بعد بشأن إبرام اتفاق مع سوريا لترسيم الحدود البحرية بين الجانبين، تباينت ردود الفعل الدولية والإقليمية، وأعربت دول عدة من ضمنها اليونان وقبرص عن رفضها القاطع لمثل هذا الاتفاق الذي يعيد إلى الأذهان اتفاقاً مماثلاً أبرمته تركيا مع حكومة الوفاق الوطني السابقة برئاسة فايز السراج في 27 نوفمبر 2019، وهو ما آثار حفيظة أثينا وعواصم غربية وعربية، والسؤال المطروح؛ هل تنجح تركيا في إعادة تكرار الاتفاق ذاته مع سوريا خصوصاً بعد الدعم التركي الواضح للفصائل المسلحة السورية التي أطاحت بنظام بشار الأسد؟ وإذا ما تحقق لتركيا مُرادها، فهل يسهم هذا الاتفاق بين البلدين في إعادة تشكيل ملامح الصراع والتحالفات الإقليمية في شرق المتوسط؟

إن قراءة مستقبلية عميقة لمنطق المصالح الاستراتيجية الحيوية، واستحقاقاتها في العمق الجيو سياسي لتركيا، تجعل من صانع القرار معنياً، يدفع بالعلاقة بين تركيا وسوريا نحو آفاق فرص استثمارية واعدة وتكاملية. فتركيا التي تولي أولوية لتحسين روافع نموها الاستثماري والاقتصادي، بعقد اتفاقات شراكة مع دول المنطقة وسوريا على وجه الخصوص بعد سقوط نظام الأسد في 8 ديسمبر 2024، تقابلها اهتمام القيادة السورية الجديدة بتطوير بنيتها الدفاعية من خلال الاستفادة من خبرة تركيا الرائدة في مجال التصنيع العسكري المتطورة.

أولاً: دلالات اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وسوريا

تعير تركيا في سياستها الخارجية أهمية كبرى لحسابات مصالحها المختلفة، بالاستناد إلى الأولويات والاحتياجات المُلّحة، ويحتل الاقتصاد أولوية في أجندة صانع القرار التركي، وعلى أساسه تقاس نجاحاته في تدبير الشأن العام. كما أن تضارب المصالح وشح الموارد في مسرح التفاعل الخارجي التنافسية، قد تدفع بكثير من صنّاع القرار الدخول في مغامرات سياسية وعسكرية على أن تمس مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، خصوصاً إذا ما كانت مصالح حيوية للدولة.

يبدو جلياً، في لعبة المصالح لا تفترق المتغيرات الاقتصادية بالسياسية، ولا تنفك عن تأثيرات بعضها البعض، إلى جانب اعتبارات أمنية وعسكرية تقف خلف الدوافع التركية تجاه ترسيم الحدود البحرية مع سوريا، في محاولة تركيا للاحتفاظ بهيبتها بوصفها قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة لا تتحرك إلا وفق مبررات قانونية تراعي فيها التزاماتها بقرارات الشرعية الدولية.

أدى اكتشاف النفط والغاز في حوض شرق المتوسط إلى خلط الأوراق في المنطقة، نظراً لما لهذا المورد النفطي والغازي المهم من تداعيات على كل المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والقانونية، وكونها مادة استراتيجية تؤثر في موازين القوى الإقليمية والدولية التي تسعى إلى حجز حصتها من نفط وغاز المنطقة. وترى القوى الخارجية الفاعلة في تلك الخطوة محاولة التفاف تركية لاحتكار الملف السوري، بحسبان سوريا دولة مهمّة في أجندة المصالح التركية ومصدراً قريباً ومهماً للطاقة.

وبموازاة ذلك، كانت دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية قد أعلنت في عام 2010، أن الاحتياط المتوقع من الغاز في شرق البحر المتوسط يقارب الـ 122 تريليون متر مكعب، أما فيما يخص النفط، فقد أشار التقرير نفسه أن المنطقة تختزن على أكثر من 107

مليار برميل من النفط، وهو ما دفع تركيا للتحرك لتأمين المزيد من النفوذ في التدافع على النفط والغاز في هذه المنطقة. فتركيا ليست من البلدان المنتجة للطاقة، ولذا، فإن جزء من الاستراتيجية القومية لتركيا يتجه نحو العمل على نقل ومرور الطاقة عبر أراضيها لما تتمتع به من خصوصيات جغرافية. ومن ثم، فإن سعي تركيا للحصول على الطاقة وتأمين مرور مساراتها إلى الأسواق العالمية عبر أراضيها هدف طبيعي من أهداف المصالح القومية التركية. فتركيا بأمّس الحاجة إلى موارد الطاقة الموجودة قبالة سواحلها شرق المتوسط لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبما يخفف من اعتمادها على روسيا وإيران في مجال الطاقة، ويخفف من الضغط على اقتصادها، حيث تقدر وارداتها من الطاقة بحوالي 45 مليار دولار.

لقد وجدت تركيا في ترسيم الحدود البحرية فرصة سانحة لتحقيق مصالحها وزيادة رصيد أوراق تركيا القوية في النزاع على السيادة البحرية والموارد في شرق البحر المتوسط، كما أنه يقوي موقفها في أي مفاوضات مستقبلية مع اليونان حول الجزر المتنازع عليها. وهو ما تسعى إليه تركيا ضمن استراتيجيتها الشاملة لعرقلة خطط دول منتدى غاز شرق المتوسط، الذي تأسس في 14 يناير 2019، وضم كل من اليونان وإيطاليا وإسرائيل وقبرص اليونانية ومصر والأردن وفلسطين. لذلك، تبدو السياسة التركية أشبه برد فعل على توجه دول منتدى شرق المتوسط، لذلك، فإن الاتفاق بشأن السيادة على المناطق البحرية تتعدى المكاسب الاقتصادية وتؤثر بشكل مباشر في تغيير قواعد اللعب شرق المتوسط، وسوف تعزز مكانة تركيا للحيلولة دون تجاهلها أو عزلها، أو تبني حلول لها تأثير مباشر في مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي. فتركيا وجهت بموجبها رسالة مضمونها أن وصول خطوط أنابيب الغاز إلى الأسواق الأوروبية سيكون من الصعوبة بمكان في حال لم يتم ضم تركيا إلى المعادلة، وسيحول ذلك دون تمكن دول المنتدى على الإقدام على أي خطوة في هذه المنطقة دون الحصول على إذن مسبق من تركيا. وستواصل تركيا السعي لتحقيق أهدافها، بأن تكون جسراً لعبور الطاقة عبر أراضيها من آسيا إلى أوروبا، وهو ما سيعزز المكانة الجيوسياسية لتركيا. بهذا الموقف تحاول أنقرة التذكير بأنها دولة إقليمية مركزية تقرر ما تقوم به ولا تخضع لأجندة الآخرين، وهي المقولة التي لطالما ردّدها رئيس الوزراء التركي الأسبق أحمد داود أوغلو في كتاباته وتصريحاته. والأهم من كل ذلك التوظيف الأمثل لمواردها الاقتصادية والبشرية، ولموقعها الجيو استراتيجي، وإلى قدراتها كقوة محورية في الشرق الأوسط. وتوظف تركيا كل هذه العناصر إضافة إلى أخرى، لأجل تعزيز مكانتها خصوصاً في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط.

ومنذ سقوط النظام السوري السابق في ديسمبر 2024، تشهد الساحة الإقليمية تحركات دبلوماسية مكثفة، وباتت تركيا تتصدر المشهد السوري بمساعيها لتعزيز نفوذها في المنطقة عبر إعادة ترسيم الحدود البحرية بالمتوسط، حيث تمثل سوريا أهمية إستراتيجية على المستويين السياسي والاقتصادي لتركيا. وفي ظل الأوضاع الراهنة، تسعى الحكومة التركية، برئاسة رجب طيب اردوغان، إلى استغلال الظروف الانتقالية في سوريا لتحقيق مكاسب جيوسياسية، بما في ذلك إبرام اتفاقيات جديدة تعيد تشكيل العلاقات بين البلدين. وفي الوقت نفسه، فتركيا معنية بالحد الأدنى من الحفاظ على إمكانية استمرار رئيس الحكومة الجديدة أحمد الشرع في قيادة البلاد، كون تركيا قدمت نفسها المسؤول عن هيئة تحرير الشام لقيادة سوريا الجديدة.

لذا، تحاول تركيا إبرام اتفاق سريع مع سوريا قبل انتخاب برلمان وحكومة سيادية قد تعترض على مثل هذه الاتفاقيات، ولذلك يمكن أن يكون الاتفاق البحري بين تركيا وسوريا يشبه نظيره الليبي. وكان وزير النقل التركي قد ذكر في 24 ديسمبر 2024، أن بلاده تحضر لعقد اتفاق لترسيم الحدود البحرية بين بلاده وسوريا وذلك بعد أسابيع قليلة من الإطاحة بنظام الأسد.

وفي وقت تتصاعد فيه التوترات في شرق البحر المتوسط، تطمح تركيا إلى توسيع نطاق نفوذها عبر التوقيع على اتفاقيات بحرية مشابهة لنموذجها مع ليبيا، وسط رفض واعتراضات إقليمية ودولية. تشير كل هذه التحركات إلى رغبة تركيا في تعزيز مكانتها في دائرة نفوذها الإقليمي بالبحث عن موطئ قدم لها في حوض شرق المتوسط عبر البوابة السورية، وهو ما يمنح تركيا عمقاً استراتيجياً ويثبت

أقدامها على المستوى الجغرافي السياسي والاقتصادي في الإقليم، ومن ثم المساهمة في تغيير قواعد اللعبة ورسم خريطة سوريا الجديدة بما يتوافق مع أهدافها ومصالحها، ضمن استراتيجية تركيا، للحيلولة دون تجاهلها، أو تبني حلول لها تأثير مباشر في مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي.

ومن المفيد التذكير هنا، أن دور تركيا الإقليمي ينطلق من واقع المكانة التي تتبوأها، فهي ليست بدولة هامشية، بل تعد دولة فاعلة، ليس من منظور تاريخي وبمعايير الجغرافيا فحسب، وإنما من تنامي القدرات الاقتصادية والصناعية التركية. وبسبب تزايد شعور قادتها بفائض القوة العسكرية لبلدهم، باتت تركيا تناور في أكثر من صعيد إقليمي ودولي، خصوصاً بعد الاكتشافات الهائلة للنفط والغاز في شرق المتوسط مما زاد من أهميتها في سوق الطاقة العالمية، وما رافقها من عقد تحالفات إقليمية مثل "منتدى غاز المتوسط"، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، ويأتي ذلك أيضاً في سياق التنافس في الشرق الأوسط مع أطراف إقليمية دولية، وهو ما دفع تركيا إلى محاولة بلورة سياسة بحرية جديدة مع سوريا مشابهة للنموذج الليبي.

وكانت تركيا أعلنت رفضها لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، ويعود ذلك لعدة أسباب، نذكر منها،

1. مخاوف تركيا من تأثير ذلك على مصالحها البحرية، وتتركز هذه المخاوف بشكل كبير على النزاع التاريخي مع اليونان في بحر إيجه وشرق المتوسط.
2. الخلاف حول عرض المياه الإقليمية، وتعتبر هذه النقطة ذات أهمية قصوى بالنسبة لتركيا، حيث تنص الاتفاقية على حق الدول في توسيع مياهها الإقليمية إلى 12 ميلاً بحرياً. بينما ترى تركيا في تطبيق هذا المبدأ في بحر إيجه سيشكل خطراً وجودياً على وصولها إلى المياه الدولية.
3. في حال أقدمت اليونان على توسيع مياهها الإقليمية 12 ميلاً بحرياً، فأنها ستحاصر تركيا جغرافياً، مما يمنع السفن التركية من الوصول إلى المياه الدولية، خاصة وأن بحر إيجه يحتوي على آلاف الجزر اليونانية، يقع بعضها على مقربة شديدة من السواحل التركية. ولهذا السبب أعلنت تركيا أن توسيع اليونان لمياهها الإقليمية إلى 12 ميلاً بحرياً يعتبر إعلان حرب.
4. قضية الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة، حيث تمنح الاتفاقية الدول الحق في المطالبة بجرف قاري ومناطق اقتصادية خالصة. وترى تركيا أن اليونان وقبرص تستندان إلى هذه الاتفاقية، من أجل السيطرة على مناطق بحرية واسعة، خصوصاً تلك الغنية بالموارد الطبيعية، وذلك بذريعة أن جزرها الصغيرة لها حقوق في مناطق اقتصادية خالصة. بينما ترى تركيا أن الجزر لا يمكنها أن تولد مناطق اقتصادية خالصة بحجم تلك التي تولدها اليابسة القارية. وهو ما دفع تركيا إلى المطالبة بتقسيم عادل للثروات الطبيعية في شرق المتوسط، بينما تستند كل من اليونان وقبرص على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للمطالبة بحقوقها.
5. تعترض تركيا على بعض أحكام الاتفاقية التي قد تقيد حركتها العسكرية في الممرات المائية الدولية، مثل مضيق البوسفور والدردنيل، وتعتبر أن هذه القواعد لا تخدم مصالحها الاستراتيجية.
6. من خلال عدم التوقيع على الاتفاقية، تحتفظ تركيا بمرونة أكبر في مفاوضاتها البحرية، حيث لا تكون ملزمة ببنودها وتستطيع التفاوض على أساس مصالحها الفردية. باختصار، رفض تركيا للاتفاقية هو قرار استراتيجي يهدف إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية في مواجهة ما تعتبره محاولات من قبل جيرانها لتقييد وصولها إلى المياه المفتوحة وثروات الطاقة البحرية.

ثانياً: تداعيات ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا

لم تخفِ عدة دول في شرق البحر المتوسط امتعاضها من مساعي تركيا توقيع اتفاقاً مع الحكومة السورية القائمة بشأن ترسيم الحدود في المنطقة البحرية. لاستغلال حقوق النفط الغاز الواقعة في منطقة شرق المتوسط.

إن ترسيم الحدود البحرية مرتبط أساساً بالرغبة في السيطرة على حقول الغاز الطبيعي والنفط، تشير الدراسات الجيولوجية إلى أن قاع البحر في هذه المنطقة غني بالموارد الهيدروكربونية. إذا تمكنت تركيا من ترسيم حدودها مع سوريا، فإنها ستضمن لنفسها مساحة بحرية واسعة تسمح لها بالقيام بعمليات التنقيب والاستغلال، وهو ما يعزز أمنها الطاقي ومركزها الإقليمي.

من الناحية الاقتصادية، يمكن أن يؤثر ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا بشكل مباشر على مسارات أنابيب نقل الغاز المستقبلية. فالمشاريع الحالية مثل "إيست ميد (EastMed) "التي تهدف إلى نقل الغاز من إسرائيل وقبرص إلى أوروبا، قد تواجه تحديات كبيرة إذا تم ترسيم الحدود بشكل يراعي المصالح التركية. وقد تسعى تركيا إلى إنشاء خطوط أنابيب خاصة بها، مما يجعلها لاعبًا محوريًا في سوق الطاقة الأوروبي.

وفي سياق التداعيات الحيو سياسية والأمنية يمكن لترسيم الحدود بين تركيا وسوريا أن يغير من التحالفات الإقليمية وقد الدول الأخرى، مثل اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر، إلى تعزيز تحالفاتها لمواجهة ما تعتبره تهديداً. لكن تبقى المشكلة الرئيسية في أن مطالبات تركيا وسوريا بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري تتداخل مع مطالبات كل من قبرص واليونان ولبنان.

في المقابل، قد يمنح الاتفاق تركيا شرعية أكبر في مطالبها البحرية الأخرى مع كل من اليونان وقبرص من ناحية أخرى. خاصة وأن الاتفاق على ترسيم الحدود مع سوريا سوف يعزز من موقفها في الجبهة الجنوبية. ويمكن أيضاً أن تستغله تركيا كورقة مساومة مهمة لتحقيق مكاسب سياسية في شمال سوريا، مثل الحصول على اعتراف بالمناطق التي تسيطر عليها، أو دفع النظام السوري القائم لتقديم تنازلات في قضايا أخرى.

1. الخلاف التركي مع قبرص اليونانية

من الجدير بالذكر، أن قبرص اليونانية رسمت حدودها البحرية بما في ذلك منطقتها اقتصادية الخالصة مع كل من مصر في فبراير 2003، ومع إسرائيل في أواخر ديسمبر 2010، واتفقت قبرص اليونانية وإسرائيل على التعاون والتنسيق في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي واستخراجهما في المناطق الاقتصادية المشتركة التي تجمعهما في شرق المتوسط. بيد أن قبرص التركية رفضت هذا الاتفاق باعتبار أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية تشمل كل الأراضي القبرصية. وبالتالي لا يحق لقبرص اليونانية التصوف بثروات المنطقة الاقتصادية الخالصة بشكل منفرد، وقامت بخطوات مماثلة عبر ترسيم حدودها البحرية، ووقعت مع تركيا اتفاقاً لترسيم الجرف القاري في عام 2011، وهو ما نتج عنه تداخل بين المناطق المحددة من جانب الطرفين القبرصيين التركي واليوناني في المناطق التي رسمتها قبرص اليونانية. ومن جانبها رأت تركيا أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية تتداخل مع الجرف القاري التركي ومع المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لها، كما أن إرساء المناقصات على الشركات الأجنبية التي قامت بها قبرص اليونانية غير قانوني كونه ينتهك حقوق تركيا وقبرص التركية في آنٍ معاً.

2. الخلاف التركي ـ اليوناني

كما تجدد الخلاف بين تركيا واليونان إثر توقيع الأخيرة اتفاق ترسيم الحدود مع مصر في أغسطس 2020، الذي رأت فيه تركيا انتهاكاً صارخاً لحرفها القاري وهو ما دفعها إلى الإعلان عن التنقيب في مياه المتوسط. وتوقيع مذكرة التفاهم مع حكومة الوفاق الوطنية الليبية في 27 نوفمبر 2019، بشأن السيادة على المناطق البحرية في المتوسط. وبناءً عليه، أعلن وزير الدفاع اليوناني "ديمتريس فيتساس" أنه في حال حاولت تركيا توسيع حدودها البحرية فإن اليونان لديها القدرة على الرد بشتى الوسائل بما فيها الدبلوماسية والعسكرية على هذه الإجراء. بل أن اليونان نحت منحىً بعيداً، عندما نشرت عشرات المدرعات الأمريكية في بحر إيجة في جزيرتي "ساموس" و "ليسبوس"، الأمر الذي أثار مخاوف تركيا واعتبرته تهديداً لمصالحها في شرق المتوسط، ومن ثم، فإن التحركات التركية في كل من ليبيا وسوريا ترتبط بالأساس بسياق التوتر مع اليونان أكثر من ارتباطاتها بمتغيرات المشهدين الليبي والسوري.

وصرح وزير الخارجية اليوناني "نيكوس كوتزياس" بأن بلاده لن تسمح لتركيا بانتهاك القانون الدولي كما تفعل في الشرق الأوسط، كما صرح رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك بأن لليونان وقبرص الحق السيادي في التنقيب على الموارد الطبيعية في شرق المتوسط. وفي السياق ذاته، دعا الاتحاد الأوروبي تركيا بالابتعاد عن لغة التهديد والامتناع عن أي تصرفات من شأنها الإضرار بعلاقات حسن الجوار مع اليونان.

3. الخلافات التركية ـ المصرية

تسعى مصر إلى التوسع في عملية التنقيب والاستكشاف عن الغاز واستخراجها في المناطق الاقتصادية المشتركة التي تجمعها في شرق المتوسط لتواكب رؤيتها للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة بمنطقة الشرق الأوسط، وتعد شركة إيني الإيطالية المشغل الرئيس لحقل ظهر، حيث تمتلك 60 في المئة منه، ووفق تقديرات الخبراء اعتبر هذا كأكبر اكتشاف في تاريخ البحر المتوسط، بل والعالم، إذ يبلغ حجم احتياطاته 30 ترليون متر مكعب ويحتل مساحة 100 كم مربع، وبدأ الإنتاج الفعلي في أواخر عام 2017، وارتفع معدل الإنتاج إلى 2.9 مليار متر مكعب يومياً بحلول منتصف 2019.

وكانت مصر قد حذرت تركيا في فبراير 2018، من أي محاولة للمساس بسيادتها في منطقتها الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط، وعلى إثر ذلك، أجرت القوات البحرية المصرية مناورات عسكرية لزيادة كفاءة قواتها القتالية وحماية مياهها الإقليمية أمام أي عدوان خارجي. هذا وتحالف مصر مع اليونان وقبرص بهدف استغلال غاز المتوسط ولمواجهة النشاط التركي المتزايد في البحر المتوسط، إذ أن العلاقات التركية المصرية تشهد مرحلة من التوترات الحادة منذ عزل الرئيس الراحل محمد مرسي في يوليو 2013. برغم عودة الدفء في العلاقات في الآونة الأخيرة توجت بتبادل الزيارات بين الرئيسي أردوغان والسيسي.

في نهاية المطاف، سوف تعتمد شرعية أي اتفاق بين تركيا وسوريا على مدى توافقه مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، التي لم توقع عليها تركيا. وهذا يجعل موقفها القانوني أضعف في حال لجأ أي طرف ثالث إلى المحاكم الدولية.

ثالثاً: السيناريوهات المحتملة

وفي ضوء الصراعات الحادة في سوريا، وإزاء هذه التحديات الماثلة، وبالنظر إلى تعقيدات المشهد السياسي والأمني السوري، ما يجعل إيجاد حل للأزمة الراهنة أكثير تعقيداً ويضع البلد أمام مفترق طرق، فإن مستقبل ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا على أرض الواضع ومدى نجاحه أو فشله، قد يسير في أحد السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: سيناريو الحل الدبلوماسي

هذا السيناريو ربما يعد الأكثر قبولاً ويصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية بالأمر، ويعتمد على قدرة الأطراف على التوصل إلى حل سياسي سلمي استناداً إلى مبادئ القانون الدولي، بالنظر إلى حاجة كل من تركيا وسوريا وكل دول المنطقة إلى الاستقرار، وأن التوترات تضرّ بمصالحها الاقتصادية والأمنية، وهو ما يستلزم من قوى دولية وإقليمية فاعلة أن تلعب دور الوسيط الفعّال للمساعدة في تقريب وجهات النظر. وقد تمارس الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي ضغطاً على الأطراف المعنية بالمر لإيجاد حل. وهو ما يفتح الباب أمام آفاق رحبة من فرص التعاون في مجالات عدة وأبرزها مجالات الطاقة.

السيناريو الثاني: سيناريو التصعيد المستمر

هذا السيناريو ينحو في اتجاه استمرار التصعيد بين الأطراف المعنية في شرق المتوسط، وفي زيادة التوترات، قد تدفع بالمنطقة إلى احتمالات تزايد المواجهة العسكرية المباشرة، في محاولة لفرض السيطرة أو لردع الطرف الآخر، مما يجعل أي حوار حول ترسيم الحدود غير ممكن. وقد يؤدي هذا السيناريو إلى تعطيل كافة مشاريع الطاقة المستقبلية، حيث لن تكون الشركات الدولية مستعدة للاستثمار في منطقة غير مستقرة. وربما تستمر الدول الأخرى في المنطقة خصوصاً اليونان وقبرص في تعزيز تحالفاتها لمواجهة ما تعتبره تهديداً تركياً.

السيناريو الثالث: استمرار الوضع القائم

هذا السيناريو يمثل حلاً مؤقتاً من خلال تأجيل المفاوضات حول ترسيم الحدود لفترة زمنية محددة، وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى حل دائم في المستقبل. وربما يسمح ذلك بتركيز الأطراف على قضايا أكثر إلحاحاً، مثل إنهاء الصراع في سوريا، وهو ما يسمح لاحقاً بإنشاء مناطق مشتركة للتنقيب عن النفط والغاز، حيث يتم تقاسم العائدات بشكل عادل دون الحاجة إلى ترسيم دائم للحدود. وهو ما يقلل من احتمالات الصراع المباشر، ويمكن أن يترك الباب مفتوحاً لمفاوضات جدية مستقبلاً، ويعتمد تطبيقه بشكل كبير على إرادة الأطراف وقدرة القوى الدولية على التأثير.

الخاتمة

خلصت الرؤية التركية إلى أن الشرق الأوسط منطقة جغرافية تحتضن تناقضات هائلة وفرصاً وتهديدات عديدة، وهي مرشحة أيضاً لأن تصبح مركز قوة في القرن الحادي والعشرين. فإذا أديرت هذه التناقضات بصورة جيدة كانت فرص النجاح كبيرة. أما إذا تلاعبت أطراف خارجية بهذه التناقضات أو خضعت لتنافسات بين الأطراف الإقليمية، فقد تواجه المنطقة صراعات وحروباً أهلية.

من هنا، يمكن القول بأن ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا يمثل عامل محوري يمكن أن يعيد تشكيل التوازنات الإقليمية في شرق المتوسط، فأي اتفاق في المستقبل سيؤدي إما إلى استقرار جديد أو تصعيد أكبر من ذي قبل، اعتماداً على تأثيراته في المصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية الأخرى.

إن ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا يعد قضية بالغة الصعوبة والتعقيد، وقد تأثرت بشدة بالأزمة السورية بعد عام 2011. إن مساعي تركيا لترسيم الحدود البحرية مع سوريا في ظل الوضع الراهن يمكن أن تؤدي إلى نتائج متعددة، أهمها:

1. أي محاولة أحادية الجانب من تركيا لترسيم الحدود ستزيد من التوتر مع القوى الإقليمية الأخرى، خاصة اليونان وقبرص، بالإضافة إلى لبنان ومصر. هذه الخطوة قد تؤدي إلى سباق تسلح بحري وتزيد من مخاطر المواجهات العسكرية.

2. إذا استخدمت تركيا قضية الترسيم كورقة ضغط في المفاوضات حول الأزمة السورية، فإن هذا سيعقد الحلول السياسية ويعيق جهود السلام في المنطقة بأكملها.
3. قد يغير ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا من خارطة التحالفات والتوازنات القائمة في شرق المتوسط بشكل جوهري.

التوصيات

1. أهمية وضرورة إشراك القوى الدولية الفاعلة في أي مفاوضات مستقبلية.
2. إن التوصل لحل سياسي للأزمة السورية الراهنة، من شأنه أن يسهل من عملية ترسيم الحدود.
3. فصل قضية ترسيم الحدود البحرية عن القضايا الأمنية الأخرى. وهذا سيسهل المفاوضات ويشجع الأطراف على فتح قنوات اتصال دبلوماسي، ويجعلها أكثر فعالية بما يحقق الاستقرار الإقليمي.
4. إن التوصل إلى حل دائم لهذه القضية لا يخدم فقط مصالح تركيا وسوريا فحسب، بل يساهم أيضاً في تحقيق استقرار منطقة شرق المتوسط بأكملها، وهي منطقة تعتبر حيوية لأمن الطاقة العالمي.
5. التفاوض بدلاً من المنافسة على الموارد النفطية والغازية في شرق المتوسط، يمكن للأطراف المعنية بالأمر الاتفاق على مناطق مشتركة للاستكشاف والإنتاج، مما يضمن تقاسم الثروات البحرية على قدم المساواة. بما يقلل كلفة المواجهة ويوسع الخيارات السياسية.
6. على تركيا تقليل الاحتكاك المباشر قدر الإمكان مع اليونان وقبرص بدلاً من توسيع المتاريس البحرية أحادياً، وتقديم خارطة طريق لعمليات مسح مشتركة حتى يتم الترسيم النهائي للحدود البحرية.
7. في حال تعذر التفاهم بين الأطراف المعنية، يمكن إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية للبث في الأمر.

تقبلوا فائق التقدير والاحترام